

الانتفاضة تؤثر بالاقتصاد الإسرائيلي

ارتفعت البطالة والعجز وازدادت الإضرابات وخفضت المخصصات الاجتماعية



منذ انطلاقة الانتفاضة الباسلة في عام ٢٠٠٠ جندت دولة الكيان الصهيوني عشرات الآلاف من جنودها سواء كانوا نظاميين أم احتياطاً لقمع الانتفاضة وتفكيك بنيتها التحتية وخصصت لهذا الغرض مليارات من الدولارات لتغطية نفقات الجيش في حربه على الفلسطينيين.

وبالرغم من أن دولة الكيان الصهيوني تعدّ من الدول الناجحة اقتصادياً، إلا أنها شهدت كارثة اقتصادية وتراجعاً على كافة المستويات الأمنية والاقتصادية والسياسية.

وخلال المعطيات التي نشرت مؤخراً فإن الكيان الصهيوني عانى من أزمات اقتصادية حادة صاحبها الكثير من موجات الإضراب في معظم مناحي الدولة والمؤسسات والموانئ، كما شهدت تراجعاً حاداً في القطاعين الصحي والتعليمي.

ارتفاع البطالة

وعلى سبيل المثال فقد ارتفعت نسبة البطالة داخل الكيان الصهيوني خلال شهر شباط عام ٢٠٠٤ إلى ١١٪ بعد أن كانت في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وتشير المعطيات أيضاً أن هذه النسبة زادت بشكل ملموس عن عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ فيما بلغت ٨,٧٪ عام ٢٠٠١.

وقد وصلت نسبة البطالة على مدار عام ٢٠٠٣ إلى ١٠,٧٪، إلا أنها وصلت في الربع الأخير من العام الماضي إلى ١٠,٩٪، ووصل عدد العاطلين عن العمل إلى ٢٨٧٠٢ ألف من بينهم ١٤٥,١ ألف رجل و ١٤٢,١ ألف امرأة.

وكانت مديرية الاستخدام الصهيونية أستر دومينينسي قد صرحت مطلع شهر أيلول/سبتمبر الماضي أن نسبة البطالة ارتفعت بنسبة ٢,٢٪ في شهر تموز/يوليو ليصل عدد طالبي العمل إلى ٢٣١,٨٠٠ عامل مقارنة بشهر حزيران/يونيو، حيث وصل العدد إلى ٢٢٦,٩٠٠ عامل.

وتعتبر القوى العاملة إحدى الدعائم الأساسية للاقتصاد الصهيوني، وزادت المعطيات الاقتصادية الصهيونية سوءاً إبان فترة اغتيال الشيخ أحمد ياسين حيث فرضت سلطات الاحتلال طوقاً أمنياً مشدداً على

(٢٠٠٥) على حساب قطاعات أخرى.

وتم في بداية عام ٢٠٠٤ تقليص مخصصات الشيخوخة للذين يزيد دخلهم الشهري عن عشرة آلاف شيكل.

وقد أقرت ميزانية (٢٠٠٥) التي رفعت نسبة المخصصات للوزارات الصهيونية بضغط شخصي من قبل وزير المالية بنيامين نتنياهو الذي واجه اتهامات شخصية من قبل وزير الداخلية افراهام بوراز ووزير الزراعة يسراييل كاتس ووزير الصناعة إيهود أولمرت.

إضرابات

وبسبب سوء الأوضاع الاقتصادية وزيادة نسبة البطالة وتراجع نسبة المدخولات في العديد من القطاعات داخل الكيان، نفذت القوى والمؤسسات العديد من الإضرابات احتجاجاً على تقليص الأجور وارتفاع نسبة الضرائب وتريدي الأوضاع الأمنية.

فقد قامت العديد من المؤسسات والسلطات المحلية وعمال الفنادق والموانئ والعاملين في دوائر الصحة وغيرها بإضرابات كثيرة، نذكر منها الإضراب في السلطات المحلية، والذي اتخذ بناء على قرار صادر من محكمة العمل القطرية الصهيونية، والذي كان من المفترض أن ينفذ بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٣ والذي جاء رداً على نوايا السلطات المحلية بتقليص أجور موظفي الجهاز التربوي بـ ١٣٪، وعلق قرار الإضراب تمهيداً لحوارات ستجرى حول الموضوع.

ويشككي مئات الآلاف من الجهاز التربوي من تأخر دفع رواتبهم بسبب العجز المالي في ميزانية الحكومة الصهيونية للعام ٢٠٠٣-٢٠٠٤، واتهم رئيس المحكمة المذكورة ستيف أدلر في الإطار القائم الذي يعنى بإدارة المفاوضات المتعلقة بأزمة السلطات.

وبسبب على الأزمة الاقتصادية والمالية في دولة الكيان الصهيوني نفذ مستخدمو الجمارك وضريبة الدخل إضراباً في منتصف آب/أغسطس ٢٠٠٤ بعد تقليص الميزانية وفصل العديد من موظفي الجمارك وضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة. وبالنسبة للسلطات المحلية فقد صدر قرار صهيوني

المناطق وفرضت حالة من التأهب الأمني الحاد.

وقد أدى اغتيال الشيخ أحمد ياسين إلى انخفاض ملموس في مدخولات المتاجر بنسبة ٥٠٪ فيما وصلت خسائر القطاع السياحي ٥٠٠ مليون شيكل.

كما تأثرت في تلك الفترة حركة الفنادق بشكل مباشر، وقد صرح في حينه مدير عام الفنادق السابق لوزارة السياحة (راي فيربر) بأن حركة السياحة أصبحت عصبية وقد ألغيت حجوزات وتم تجميد طلبات وكلاء سياحة كبار.

وفي فترة اغتيال الشيخ ياسين تأثرت البورصة الصهيونية بشكل مباشر حيث انخفضت المؤشرات في البورصة بنسبة ٣٪.

وخلال الفترة الواقعة بين أواخر عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٤ تم تقليص الميزانية لمعظم الوزارات للعام ٢٠٠٥ بناءً على الخسائر الفادحة التي أصيبت بها كافة قطاعات الدولة.

وقد تم تقليص ميزانية الأمن بعد جلسة للحكومة الصهيونية في شهر تموز/يوليو ٢٠٠٤ بمليار ونصف مليار شيكل، فيما قلصت ميزانيات باقي الوزارات من ٤٪ إلى ٥٪، فيما رفعت نسبة الميزانيات المخصصة لأهداف اجتماعية وخفضت الميزانيات الاحتياطية من ٤٪ إلى ٣٪.

تخفيض الإخصات الاجتماعية

ومقابل ذلك كله تمت زيادة حجم ميزانية الصحة بمبلغ ٢٣٠ مليون شيكل بسبب ارتفاع نسبة القتلى والجرحى الذين يدخلون المشافي الصهيونية وما يترتب على ذلك من خدمات تقدم للمصابين.

وواجه التعليم الجامعي خطة رفع الرسوم وإلغاء الكثير من الخدمات والصلاحيات التي يتلقاها الطلاب والأكاديميون الصهاينة بسبب تحويل تلك الخدمات إلى قطاعي الأمن والصحة.

كما واجه الجهاز التربوي عدة تقليصات في الأجور خلال نهاية العام الماضي وبداية العام الحالي ٢٠٠٤، رافق ذلك العديد من الاضرابات في جهاز التعليم في الدولة الصهيونية، وتم ترقيع بعض المصالح التربوية بإضافة (٧٠٠) مليون شيكل إلى ميزانية التعليم ضمن ميزانية